

مظاهر إلكترونية القضاء الإداري الجزائري في ظل العدالة الرقمية

The Aspects of Electronic Administrative Judiciary During Digizitation Justice

شايب صورية

مخبر المرافق العمومية والتنمية

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر

schaib2001@yahoo.fr

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

عياش محمد *

مخبر المرافق العمومية والتنمية

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، الجزائر

Redaaek83@gmail.com

Djillali LIABES University, Sidi Bel Abbes, Algeria

- تاريخ الإرسال: 2024/06/05 - تاريخ القبول: 2024/07/10 - تاريخ النشر: 2024/07/28

الملخص: ساهمت التكنولوجيا الرقمية الحديثة في إستحداث مصطلح القضاء الإلكتروني نظرا لتعلق مرفق العدالة مع الوسائل الإلكترونية والتقنية الحديثة، فقد عمدت المنظومة القضائية في الجزائر على إعتداد هذه الوسائل والبحث عن كيفية إدماجها حيث أنها تعتبر إنطلاقة نحو حداثه المرفق القضائي وهذا لتقريب المتقاضين أمام العدالة وتغيير نمط العمل القضائي من خلال إعتداد على النظام الإلكتروني محل النظام الورقي التقليدي، فإن القضاء الإداري الإلكتروني الجزائري يعتبر إحدى المستفيدين من هذا التطور الذي يظهر جليا في سرعة في الإجراءات التقاضي وإختزال الجهد والنفقات إضافة إلى قضاء أكثر حماية وأمنا مع خدمات تتميز بالجودة والنوعية.

الكلمات المفتاحية: الرقمية، الإلكترونية، القضاء، الإداري

Abstract: Modern digital technology has contributed to the introduction of the term electronic justice due to the attachment of the justice facility with modern electronic and technical means, The judicial system in Algeria has adopted these means and sought how to integrate them. It is considered a start towards the modernization of the judicial facility. This is to bring litigants closer to justice and change the pattern of judicial work by relying on the electronic system to replace the traditional paper system. Algeria's e-administrative judiciary is one of the beneficiaries of this development, which manifests itself in the speed of the litigation process and reduces the effort and expenses in addition to a more protective and secure judiciary with qualité and quality services.

Keywords: digital, electronic, judicial, administrative.

* المؤلف المرسل: عياش محمد

مقدمة:

أحدثت الوسائل التكنولوجية والعلمية الحديثة قفزة نوعية في شتى المجالات وأثبتت وجودها والحاجة الماسة إليها في ظل تطور السائد وتغيير من نظام الورقي الى النظام الالكتروني، فالمنظومة القضائية الجزائرية لم تكن على غنى من هذا التطور الذي يعتبر نمط جديد في تسيير مرافقها العامة، بل ويعتبر تحدي للعدالة التي عملت على البحث عن كيفية إدماج بل وإقحام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قطاعها من خلال توفير الوسائل والمعدات التقنية اللازمة منها الكمبيوتر ووسائل الاعلام الالي وشبكة الإتصال والأنظمة وبرامج الخاصة بالعدالة فهذه الوسائل تعتبر من أهم إبداعات العقل البشري التي تعمل على سرعة وإتقان العمل القضائي وتحسين الأداء العنصر البشري لإضفاء نوع من الكفاءة في إستعمال الوسائل الالكترونية ويتعلق الأمر بالقضاة وموظفي العدالة من خلال تسوية المنازعات والفصل فيها وتنسيق بين القرارات القضائية ناهيك عن إستقبال وإرسال الملفات وتسييرها من جهة، والمتقاضين من خلال الاستفادة من تسهيلات في الخدمات القضائية مع إمكانية رفع دعوهم إلكترونيا أو عبر موكلهم مع دفع الرسوم وتبليغ عبر الوسائل الإلكترونية أو البريد الالكتروني من جهة أخرى، فالحاجة التي حتمت على العدالة تفكير في الاستعمال هذه الوسائل هي السرعة في الأداء والفاعلية وجودة ونوعية العمل القضائي إضافة الى إختزال الزمان المكان وتقليل من الجهد والنفقات.

فقد سارعت الجزائر في تطوير منظومتها القضائية من خلال اصدار مجموعة من القوانين مع ضمانات دستورية لضمان حماية الحقوق المتقاضين خلال استخدام الوسائل الالكترونية في التقاضي من أهم القوانين التي أقرها المشرع الجزائري جاء قانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة والذي نتج عنه إستحداث منظومة معلومات مركزية، ارسال الوثائق والاجراءات الكترونيا، إجراءات وشروط المحادثات المرئية عن بعد، ثم جاء تعديل لقانون 09-08 المتعلق بالإجراءات المدنية والادارية بقانون 13-22 في المادة 815 الذي أجاز إمكانية رفع الدعوى الإدارية إلكترونيا لمتقاضين أو وكلائهم تسجيلها عبر تطبيق أو بوابة الخاصة على موقع وزارة العدل الجزائرية، في حين أن الدعوى الإدارية تتميز بكونها معاملات قضائية كتابة في مضمونها من خلال إعتمادها على مذكرات، الوثائق والمستندات مما يسهل استبدال المذكرات إلكترونيا.

تكمُن أهمية البحث في محاولة وإسهام المشرع في العمل على تكييف المنظومة القضائية بصفة عامة والقضاء الاداري بصفة عامة مع وسائل التكنولوجيا من المعلوماتية والاتصالات كذلك كيفية إستخدام الوسائل والمعدات التقنية الخاصة بذلك حيث في عصرنا الحالي، فهذا التطور لا بد منه، حيث أصبحت

التكنولوجيا تلهب دورا هاما في القضاء والمراد بها الإنتفاع للصالح العام وتكريسه فعليا وواقعيا البحث عن كيفية نجاعته في تحسين خدمة القضائية.

الهدف من موضوع بحثنا هذا هو الإحاطة والوقوف عن أهم الإجراءات الفعلية التي جاء بها المشرع الجزائري لتفعيل القضائية القضاء الاداري على مستوى المحاكم الادارية من تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال الرقمي ومحاولة إدماجها في المنظومة القضائية فعليا ويكون لها دور ايجابي في تسهيل العمل القضائي بين العدالة والمتقاضين .

قد إعتدنا في كتابة بحثنا هذا على المنهج الوصفي الذي يبرز الجانب النظري والإحاطة بالمفاهيم وخصائص العناصر الاساسية للدعوى الإدارية مع التكنولوجيا الحديثة من التكنولوجيا الإجراءات والمعلومات والاتصال وصف ظاهرة التكنولوجيا الحديثة في العمل القضائي، والمنهج التحليلي الذي يعتبر الجانب العملي من خلال تحليل وتمحيص الجزئيات بالتفصيل والنصوص القانونية ومحتواها التي جاء بها المشرع الجزائري حول القضائية القضاء الإداري وهذا لتحليلها ومدى تفعيلها واقعيًا وعمليًا.

تتمثل إشكالية بحثنا هذا في:

مدى تفعيل القضاء الاداري الإلكتروني الجزائري في ظل الرقمنة ؟

المبحث الاول: إجراءات الدعوى الادارية الالكترونية في الجزائر

لذا فإن مضمون القضاء الإلكتروني شق من الإدارة الإلكترونية في جانبه الإجرائي الذي يعتبر باذرة تغير جذري في المعاملات الورقية نحو معاملات الكترونية في مرفق العدالة كونه إحدى سلطات الدولة وحتى نكون أمام عدالة رقمية فلا بد من توفره على الوسائل ومعدات المعالجة والبرمجيات والتخزين الإرسال والاستقبال وربطه بشبكات الاتصال¹.

فقد ذهب جانب من الفقه الى حصر القضاء الالكتروني واعتباره من مستندات التي وبالإمكان نقلها عبر وسائل الكترونية الى المحكمة فقد إعتبروا أن القضاء الإلكتروني هو إجراءات مستحدثة لنقل الخصومة أو منازعة عن طريق وسائل الالكترونية على خلاف الوسائل الورقية التقليدية من خلال الوسائل التقنية التي تتطلب تصميم برامج وانظمة وقاعدة بيانات وربطها بشبكات الاتصال إضافة عنصر البشري المؤهل الذي تلعب فيها هذه التقنيات دورا هاما في مساعدة القضاة على النظر والفصل في القضايا وإصدار الأحكام

¹ مريم شهاب احمد العكيدي، المحاكم الإدارية وإمكانية إنعقادها إلكترونيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط، 2022، ص15.

ذات حجية وكذلك بالنسبة للموظفين التابعين للعدالة وعلاقتهم المتقاضين². لذا فالدعوى الادارية الالكترونية تعتبر إحدى صور التقاضي الإلكتروني في الجزائر التي يمكن مما سبق في تسهيل للمتقاضين وتمكينهم من تسجيل دعواهم وفق نظام معلوماتي مقترن وموصول بإحدى وسائل الاتصال ألا وهي الشبكة العنكبوتية المتمثلة في الانترنت، فتسجيل العريضة إلكترونياً الى الجهة القضائية المختصة التي تقوم بفحصها ويتم تبليغ الخصوم عبر البريد الالكتروني وتتم متابعة الاجراءات إلكترونياً الى غاية المحاكمة، وقد اعتبرها البعض ان الدعوى الادارية الالكترونية وسيلة تمكن من تسهيل وتقريب العدالة بكل درجاتها من المتقاضين إلكترونياً من بداية الدعوى إلى غاية الفصل فيها إلكترونياً³.

لذا فالدعوى الإدارية الإلكترونية تعتبر إحدى صور التقاضي الإلكتروني في الجزائر التي يمكن مما سبق في تسهيل للمتقاضين وتمكينهم من تسجيل دعواهم وفق نظام معلوماتي مقترن وموصول بإحدى وسائل الاتصال إلا وهي الشبكة العنكبوتية المتمثلة في الأنترنت، فتسجيل العريضة إلكترونياً الى الجهة القضائية المختصة التي تقوم بفحصها ويتم تبليغ الخصوم عبر البريد الالكتروني وتتم متابعة الإجراءات إلكترونياً إلى غاية المحاكمة، وقد اعتبرها البعض أن الدعوى الإدارية الإلكترونية وسيلة تمكن من تسهيل وتقريب العدالة بكل درجاتها من المتقاضين إلكترونياً من بداية الدعوى الى غاية الفصل فيها إلكترونياً.

من خلال قانون 09-08 المتعلق بالإجراءات المدنية والادارية الجزائري حول اجراءات ايداع وتسجيل الدعوى الادارية أما م العدالة في كافة درجات التقاضي من العريضة الافتتاحية المستوفية لجميع البيانات ودفع الرسوم ولتسجيلها ، تبادل المذكرات، العرائض بين الأطراف فقد جاء قانون 13-22 المتعلق بتعديل قانون الاجراءات المدنية والادارية الجزائري المؤرخ في 17 يوليو 2022 في المادة 06 التي تعدل وتتمم الماد 815 التي تتضمن رفع الدعوى الادارية الكترونيا امام المحكمة الادارية وهذا وفق إجراءات الكترونية عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة المختصة⁴.

فقد يتم تسجيل الدعوى وفق رقم تسلسلي بعد فحصها وإتباع جميع الشروط الشكلية والاجرائية كما أن وزارة العدل استحدثت بوابة على موقع الكتروني يتوفر على إستمارات ونماذج التي تستوجب على المدعي ملأ المعلومات والبيانات حول طبيعة النزاع والأطراف محل النزاع في درجات التقاضي المختصة كما يتم تبليغ الخصوم بتاريخ الجلسة إلكترونياً⁵.

² حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الإلكترونية، درا الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الاولى، 2010، ص57

³ حمزي وردة، التقاضي الإداري الإلكتروني، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 15، العدد 02، 2023، ص245

⁴ قانون 22-13 المؤرخ في 22 يوليو 2022 المعدل والمتمم لقانون 08-09 الصادر في 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية

⁵ رائد عوفي حسين، القضاء الإداري الإلكتروني، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 6، العدد 02، الجزء 02، 2022، ص230-231

فقد سبقت بعض الدول في مجال الكترونية القضاء الإداري على سبيل المثال قد كان أول طعن قضت فيه المحكمة الإدارية نانت الفرنسية عبر البريد الإلكتروني في 28 ديسمبر 2001 كما ألزم تعديل في 03 ماي 2012 بمرسوم 634 من قانون المرافعات الفرنسي حول ايداع كافة الأوراق القضائية في الإستئناف الكترونيا شرط في عدم قبول الاستئناف وإعتبر البريد الإلكتروني مكافئ للبريد العادي⁶.

وفقد كان القضاء الإداري الفرنسي من بين بين المنظومات القضائية السبابة في إعتقاد القضاء الإداري الإلكتروني من خلال إعتقاد على قاعدة بيانات منها قاعدة بيانات لوجيفرانس legifrance كخدمة عامة لنشر القانون على موقع الخاص بالمحكمة على الانترنت في 1998 وتم اعتمادها رسميا في 07 اوت سنة 2002 بمرسوم 1064-2002 وقاعدة بيانات Arianeweb التي تنشر قرارات المحكمة الادارية وتم إعتماده في سنة 2011 وكان بمثابة مبادرة نحو التحول الرقمي في القضاء الإداري وهذه قاعدتان للبيانات تنشر الإجتهااد القضائي والفقه للمنازعات الإدارية وتم إضافتها في موقع الإلكتروني لمجلس الدولة في سنة 2015، إضافة إلى برنامج poste rapporteur الذي يعمل على التنسيق التلقائي لمساعدة القضاة في تحرير مشاريع أو مسودة قراراتهم ومساعدة الإداريين⁷.

برنامج skipper الذي يعمل على توفير جميع المعلومات حول كافة الملفات أمام القضاء الإداري.

فيخول القانون في رفع الدعوى مهما كان نوعها أن يكون صاحبها ذو صفة والمصلحة سواء كان شخص طبيعى أو معنوي ضد خصمه وتقوم الدعوى بمجرد التسجيل ودفع الرسوم القضائية وايداع المستندات رفق العريضة الافتتاحية للدعوى وتبلغ مع صحة البيانات، كما أن هناك رأي فقهي آخر حول تسجيل الدعوى الادارية إلكترونيا التي يغيب فيها العنصر الورقي والبشري ويتم تعويضه نسبيا بتقنيات الالكترونية ووسائل التواصل الإلكتروني كالبريد الإلكتروني ووسائل أخرى للاتصال من خلال ارسال والاستقبال وكذلك تم اتخاذ الإجراءات التقاضي على بوابة إلكترونية في الموقع الإلكتروني للعدالة تمكن المتقاضين ومحاميهم من ايداع عرائضهم وشكواهم عبر الانترنت وفق نماذج واستمارات معدة مسبقا ويتم تسجيل على البوابة بحساباتهم الشخصية وكلمة السر محفوظة ومؤمنة لدى الموقع الإلكتروني لوزارة العدل⁸

⁶ احمد بن محمد الشمري، دور الإدارة الالكترونية في تطوير مرفق القضاء الإداري، مجلة كلية الشريعة والقانون، المجلد 21، العدد5، الجزء 1

، 2019، ص3625

⁷ Antonis gras et bertrand du marais ،Vers un syberjuge administratifla numerisation de la justice administrative en France ،laboratoire de syberjustice ،n13، 2015، p10-19

⁸ عبد الإله سميران، تطبيقات الإدارة الالكترونية امام القضاء الإداري الإلكتروني، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 11 والعدد 01، 2003، ص356-

المطلب الاول: خصائص ومميزات الدعوى الادارية الالكترونية

تتشارك الدعوى الإدارية الالكترونية مع التقاضي الإلكتروني في مسائل المدنية والجزائية في أن التقاضي الإلكتروني في شكله اطاره العام متعلق بالتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والوسائل خاصة منها المتعلقة بالاتصال كالأنترنت التي سارعت القطاعات الحكومية والوزارية العمل على ادماجها في وظائفها ونشاطاتها بهدف عصرنتها، فقد يتميز التقاضي الإلكتروني في كونه يغير من النمط الوظيفي من خلال إحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية وإعتماد المراسلات الالكترونية عوض المراسلات التقليدية ما يكسب أمن وحماية سجلات والوثائق، كما يمكن من ارسال واستقبال الملفات والمستندات الكترونيا عبر الوسائل الاتصال والشبكات الانترنت أو شبكة الإتصال الداخلية الانترانيت فوسائل الإتصال تضمن إرسال واستقبال البيانات والبرامج والملفات، فالوسيط الإلكتروني المتصل بالانترنت ألا وهو الحاسوب هو الذي يلعب دورا أساسيا في ربط إرسال واستقبال وفك محتوى البيانات وتوفيق بين المتقاضين كما يبرمج على تنفيذ إجراءات التقاضي والحفاظ عليها وتخزينها فهو يعد من المعدات الأساسية التي يبنى عليها التقاضي الإلكتروني الذي يسيره موظف مختص أو مؤهل لهذه الأمور.

فالتقاضي الإلكتروني يتميز بخاصية سرعة والتنفيذ وتسريع إجراءات التقاضي عبر بوابة متصلة بشبكة العالمية الانترنت Intranet والشبكة الداخلية الأنترانيت Intranet ومن بين خدمات الالكترونية خاصية تسديد الإلكتروني عبر حساب معتمد البريدي أو البنكي عوض الدفع النقدي وأهم ما يتميز به التقاضي الإلكتروني هو الإثبات فهو يعتبر وسيلة أكثر فاعلية وضمان بالرغم من أن اثبات يتم بعد التوقيع اليدوي للمتقاضين إلا ان القانون أجاز تقنية التوقيع الإلكتروني على المستند عبر وسائل تقنية⁹.

بالإضافة الى سهولة الإضطلاع على ملف القضية وتبادل المراسلات والمذكرات مع توفير التنقل الى المحكمة وتوفير النفقات فالتسديد الإلكتروني عن بعد الذي مكن المتقاضين من تجنب الزحام والتنقل فالمستندات والمحركات الالكترونية تلعب دورا هاما في ضمان اثبات المحاضر بين الخصوم ولا حجة لتدفع بعدم الرد أو عدم الاثبات إضافة الى كونها أكثر أمانا وسرية وشفافية ومصادقية مع تجنب المتقاضين بطلان الإجراءات أو مرور المواعيد المحددة بسبب إغفال أحد الأطراف.

المستند الإلكتروني القضائي يتميز بعدة مزايا منها ما يتعلق بالأمن القضائي للملفات وحفظها وتخزينها في ذاكرة خارجية أو ذاكرة الحاسوب مما يكسبها حماية من العبث بها أو تزويرها¹⁰.

⁹ عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 1، العدد2، الجزء 1، 2017، ص 519.

¹⁰ محمد عصام الترساوي، إلكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، جامعة عين الشمس مصر، 201، ص242.

مما سبق فأهم خاصية التي يتميز بها القضاء الإداري الإلكتروني في الدعوى الإدارية الإلكترونية هي تجنب المتقاضين والعدالة المعاملات الورقية من بداية تسجيل الإلكتروني عبر البوابة الموقع الإلكتروني للمحكمة المختصة عبر حساباتهم الشخصية بعد ايداع العريضة الافتتاحية في الدعوى الكترونيا أو عبر نموذج يحمل ومجهز مسبقا فمأعلى المتقاضين سوى ملأه والحرص على صحة البيانات فقد وفرت التقنيات التي اعتمدتها العدالة في سبيل عصرنه وتطوير قطاع العدالة على خاصية تسديد رسوم المصاريف القضائية الكترونيا وإمكانية تبليغ الأطراف والخصوم عبر البريد الإلكتروني الخاص بهم أو حساباتهم عبر البوابة الموقع الإلكتروني لوزارة العدل¹¹.

وخاصية الثانية تتمثل في الإنتقال من الإثبات التقليدي المتعارف عليه إلى الإثبات عبر مستندات إلكترونية موقعة إلكترونيا فقد تهدف إلى تحقيق الجودة الخدمة القضائية المقدمة إتجاه المواطنين او المتقاضين ونظر القضاة الى عدد كبير من القضايا والفصل فيها في وقت قياسي إضافة بنظر لعدم حاجة القاضي لحضور المتقاضين وتقادي الإزدحام وربط المحاكم ببعضها البعض مع خفض النظام العام وتقليل من التجاوزات التي تمس نظام الجلسات أقر لها المشرع حجية مثلها مثل الأدلة التقليدية وتخزين وتحفظ على وسائل تخزين في ذاكرة الكترونية خاصة.

ومن بين خصائص التي تميز التقاضي الإلكتروني الإداري أن القضاء مرفق عام اداري في الجزائر ومن بين مبادئ الأساسية هو سير مرفق العام للقضاء بانتظام وإضطراب وقابلية للتغيير في ظل ثورة تكنولوجيا معلومات والوسائل المعتمدة ناهيك عن تسهيل العمل على القضاة والمتقاضين وحماية حقوقهم في شكل مقنن ومنظم من خلال التطور التي تشهده المرافق العامة عامة ومرفق العدالة¹².

المطلب الثاني: الوسيط الإلكتروني في الدعوى الإدارية

يعتبر الوسيط الإلكتروني ألا وهو الحاسوب أو الكمبيوتر الرابط بين الوسائل الإلكترونية فبدونه لا يمكن إستخدام الوسائل والمعدات الإلكترونية فهو المحرك للوسائل ورابط الاتصال بها فبواسطته يتم تسير المنظومة الإلكترونية والرقمية للاتصالات سواء بشبكة الاتصال الداخلية¹³ الانترانيت او الشبكة الإتصال العالمية الانترنت الداخلية فالحاسوب أو الكمبيوتر الموصول بشبكة الاتصال يعتبر الحلقة الرابطة بين العدالة والمتقاضين سواء باستقبال وتلقي أو إرسال الملفات والمستندات مهما كان نوعها وحجمه¹⁴

¹¹ بوخالفة عبد الكريم، نحو قضاء إداري إلكتروني في الجزائر، دفاتر السياسية والقانون، المجلد 15، العدد 02، 2023، ص133.

¹² مريم شهاب احمد العكدي، مرجع سابق، 27-28.

¹³ ترجمان نسيم، آلية التقاضي الإلكتروني في بيئة رقمية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص125

¹⁴ يوسفى مباركة، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص548.

فقد يعتبر مزود الخدمة الإتصال عبر أرضية isp احد الوسائط الإلكترونية التي تتمثل في شبكة الإتصال حتى يمكن القول أننا أمام عدالة إلكترونية فتسيير شبكات وأرضية قطاع العدالة بحكم أنه قطاع سيادي حساس فقد يحتوي على برامج والبيانات خاصة ونظام معلوماتي على الكمبيوتر الذي بدوره يعمل على تنسيق الاتصال الداخلي والخارجي بقطاع العدالة¹⁵، فتسيير مزود الاتصال يمكن وصول المعلومات الى الموظف العدالة وارسالها إلى المعنيين عبر الموقع الالكتروني أو البوابة الخاصة بوزارة العدل¹⁶.

الوسيط الإلكتروني الذي يعتمد أساسا على وجود الكمبيوتر موصول بشبكة الاتصال الدولية الانترنت يمكن من التزود بالمعلومات والحصول عليها من خلال البحث ومتابعة الإجراءات فهو بذلك يختلف عن الوسائط التقليدية الورقية¹⁷.

فالكمبيوتر الذي يعكس الحضور الشخصي للمتقاضين فبواسطته يتم التعامل والإجراءات بين الأطراف إتجاه العدالة بحيث يكون هذا الوسيط موصول بشبكة الإتصال الداخلية أو الخارجية الأنترنت مع احدى البرامج والمعدات والوسائل الفنية الالكترونية أو الإعلام الألي الأخرى مثل نافذة على شاشة متصل بالكمبيوتر بعد إنشاء موقع للمحكمة الإلكترونية¹⁸.

فلا بد على المحكمة أن تتزود بالأجهزة الالكترونية والإعلام الالي كالكمبيوتر والوسائل السمعية البصرية سواء كان كمبيوتر رئيسي او ثانوي مع لوحقه شريطة أن يزود بشبكة الاتصال مع تزويده ببرامج والبيانات والانظمة المعلوماتية فبهذه الوسائط تمكن موظفي العدالة والمتقاضين من إرسال الملفات والمستندات واستقبالها أليا مع تدوين وعرض ملف القضية إلكترونيا عبر تقنية تسجيل المباشر عبر شاشة ليظهر على الحاضرين¹⁹.

لذا فالقضاء الالكتروني في المواد الإدارية لا يتم إلا اذا توفر على ما يسمى بالوسيط الالكتروني الذي يعتبر حلقة الرابطة بين العدالة والمتقاضين عبر شبكة الاتصال والوسائل التقنية والفنية من وسائل السمعية البصرية كالشاشة وألة التسجيل المباشر ومكبر الصوت²⁰.

¹⁵ بوضياف مليكة، التحول إلى إدارة إلكترونية في ظل إستراتيجية عصرنه العدالة، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 7 ظن ص 548، 2005.

¹⁶ طيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر، دار القصة للنشر، 2008، ص175.

¹⁷ رباب محمد عامر، التقاضي في محكمة إلكترونية، مجلة كلية التربية للينات للعلوم الإنسانية، العدد25، 2019، ص406

¹⁸ حمزي وردة، التقاضي الاداري الالكتروني في الجزائر، مجلة الإجتهد القضائي، المجلد15، العدد2، 2023، ص 248.

¹⁹ حازم محمد شرعة، مرجع سابق، ص60.

²⁰ مريم شهاب احمد العكيدي، مرجع سابق ص25

المبحث الثاني: تطبيقات الكترونية القضاء الإداري في الجزائر

كما سبق التطرق إلى الإجراءات الإلكترونية في الدعوى الإدارية فإن العنصر الأساسي والدخيل على المهام التقليدية هو التكنولوجيا الحديثة التي تم تسخيرها في خدمة مرفق القضاء من حيث تغيير نمط الوظيفي وتسهيل عمل شركاء العدالة وهم القضاة والموظفين والمتقاضين فقد أصبح بإمكان قيد قضية الكترونيا عوض كتابيا أو يدويا وكل ما يتعلق بها من مستندات إلكترونية من تبليغ والتخزين وهذا بواسطة وسائل تقنية وفنية التي يمكن إستخدامها باتباع الخطوات والتوجيهات اللازمة²¹، فقد تساهم التقنيات الرقمية في نوعية وكفاءة العدالة لخدمة المتقاضين²².

فيصبح التقاضي الإداري الكتروني قانونيا ومتكاملا فلا بد من قواعد تشريعية تتماشى واقعا وعمليا من خلالها تتضح مشروعية إستخدام وسائل في العمل القضائي التي يتم خلالها نشاء طريقة عمل وفق شبكات وبرامج فكل هذه المساعي إتجاه عصرنه المنظومة القضائية يجب أن تحتوي هذه الاليات على ضمانات تشريعية تكون في صالح الجميع لأن الأمر يتعلق بالسير نحو تغيير واقعي تطبيقي مكمل في مجال رقمية داخل العمل القضائي إلى غاية بلوغ محكمة ادارية إلكترونية كاملة بعد دعوى الإدارية الإلكترونية²³

القضاء الإداري الإلكتروني هو عملية مستحدثة من تسخير تكنولوجيا في خدمة العدالة من وسائل وبرامج وأنظمة الاتصال الداخلية والخارجية السلكية واللاسلكية فقد يتم تفعيل مظاهر هذه التقنيات الحديثة في المجال القضائي من خلال إدماجها فعليا وتدرجيا قصد الاستغناء على الجاني التقليدي والورقي مستقبلا وهذا لما فيه من مزايا التي تتمثل في الدعوى الإدارية الإلكترونية والتبليغ الإلكتروني والمداولات الإلكترونية وتناضي عن بعد باستعانة بوسائل خاصة سمعية بصرية الى غاية صدور الأحكام في شكلها الرسمي والإلكتروني²⁴

المطلب الاول: الأحكام القضائية الادارية الإلكترونية

من المعلوم في القانون الإجراءات المدنية والإدارية أو قانون الإجراءات الجزائية الجزائري مرحلة قبل النطق بالحكم مرحلة المداولة بعد التحقق من صلاحية وصحة شروط الدعوى شكليا وواجه الدفاع وإبداء الطلبات فقد يقرر القاضي غلق باب المرافعة واتجاه نحو المداولة التي من خلالها يتم اصدار الحكم الذي

²¹ <https://jilrc.com/archives/7248> vu 10/05/2024 à 22 :25

²² Jean marc suavé ، le numérique et la justice administrative ،n°3 ،2018 ،p44

²³ حمزي وردة، التقاضي الإداري الإلكتروني في الجزائر، مجلة الإجتهد القضائي، المجلد15، العدد2، 2023، ص248

²⁴ إسلام عبد المنعم صياد، الكترونية التقاضي عبر وسائل إلكترونية، المجلة القانونية، المجلد17، العدد3، 2023، ص502

يعبر من خلاله قرار القاضي اتجاه القضية سواء أصدره في يوم الجلسة أو في جلسة أخرى بيوم محدد، فبطبيعة الحال فإن الأحكام القضائية الإلكترونية في المواد الادارية تخضع لمجموعة مراحل من السير الجلسة الى المداولة الإلكترونية التي يجتمع فيها القضاة إلكترونيا الى غاية إصدار الحكم في المحكمة أول درجة أو القرار في مجلس كثاني درجة وهذا دون تواجدهم الشخصي أو سماع المرافعة مباشرة، فقد يرفق كل قاضي ملف القضية ويتم الاجتماع عن بعد وفق الوسائل الفنية الإلكترونية وبعد الاتفاق النهائي بين القضاة بعد المداولة يصدر الحكم أو القرار ويتم كتابته وتوقيعه الكترونيا وهذا ما هو معمول به في المحاكم الادارية الجزائرية، لذا فقد يعلن الحكم الاداري بعد تدوينه الكترونيا والنطق به من قبل القاضي بحضور الاطراف فيعتبر تبليغ رسمي بمجرد النطق بالحكم في الجلسة من خلال الموقع الالكتروني الخاص بالمحكمة فقد استمدت وزارة العدل ما يسمى بالشباك الالكترونية الذي يعتبر احدى الخدمات القضائية تمكن الخصوم أو وكلائهم من متابعة قضاياهم ومنطوق الحكم والحصول على النسخ من الأحكام والقرارات القضائية الكترونيا من أي جهة قضائية دون تكبد مشقة التنقل فهي تعفي الخصوم من الأعباء والمصاريف إضافة الى الولوج الى هذه الخدمة يتطلب توجيه من موظف للولوج لقاعدة البيانات عبر وسائل الإعلام الالي للبحث عن القضية بالرقم أو المعطيات²⁵

بعد المداولة تأتي مرحلة كتابة المسودة الحكم قبل النطق بالحكم أو القرار مع وجوب أن تحتوي المسودة على التسبيب القانوني سواء كانت المسودة ورقيا أو مكتوبة على آلة الكاتبة أو الكمبيوتر ولا تتم إلا من قبل القاضي والقضاة الذي إشتراكهم معه في المداولة ثم مرحلة كتابة النسخة الأصلية للحكم من خلال إستعمال الحاسب الالي وتحريرها في شكلها النهائي الرسمي وتوفر خصائص التقنية للكمبيوتر من تخزين وحفظ في ذاكرة الداخلية او خارجية وتأتي مرحلة الأخيرة التي يتم فيها إخطار الخصوم الكترونيا بمنطوق الحكم من خلال البوابة الالكترونية أو الشباك الالكترونية وهذا حت يتم تحضير لطعونهم وفق الآجال المحددة للطعن مع إمكانية الحصول على نسخة رسمية للخصم الذي في صالحة القضية مع نسخة تنفيذية²⁶ سهلت تقنية سحب الأحكام والقرارات الكترونيا للمتقاضين أو محاميهم من التنقل والجهد من خلال الولوج للموقع وزارة العدل مع إتباع التوجيهات والخطوات اللازمة حتى يتسنى لهم الاستفادة من هذه الخدمات²⁷

²⁵ بوخالفة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 139

²⁶ رائد عوفي حسين، القضاء، ص 239-240

²⁷ الطيب بلواضح، الخدمات الالكترونية المتاحة في مجال عصنة العدالة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6 والعدد 1، 2020،

بعد تيقن القاضي من توفر كل الإثبات والأدلة اللازمة التي يستشف من خلالها في إصدار حكمه وإستكمال قناعته فقد يصدر القاضي حكمه مكتوب في شكل مستند رسمي كما يمكن أن يكون هذا الحكم الكترونيا يحتوي على جميع البيانات التي يشمل عليها الحكم أو القرار الورقي وفي حالة ما تمت المحاكمة غيابيا يمكن للمحكمة تبليغ المدعي عليه عن طريق عنوانه البريد الإلكتروني على شبكة الانترنت ويمكن قبول الطعن بالإستئناف إلكترونيا وتصدر المحكمة قرارها بشأن الحكم أو القرار المستأنف²⁸

من شروطها لم يتفق الفقهاء على تعريف واضح للحكم القضائي الإلكتروني فقد أكد على صحة الإجراءات وإستيفاء الشروط الشكلية ويمكن إعتبار الحكم إلكترونيا إلا من خلال توافر على العناصر التالية:

- يجب أن يكون الحكم الإلكتروني صادر من محكمة الكترونية أو محكمة إلكترونية.

- يجب أن يصدر في خصومة وفق طريقة الكترونية مستوفية للإجراءات صحيحة .

- أن يكون مكتوب بطريق الكترونية يمكن كتابتها بواسطة إحدى الوسائل والدعائم الإلكترونية .

- شرط الحكم القضائي الإلكتروني أن يكون جزء من الدعوى الى غاية حصول احد الخصوم لحقه أو نهاية القضية لاحدهم²⁹.

المطلب الثاني: السجل الإلكتروني والرسوم القضائية الإلكترونية في القضاء الإداري

1- السجل الإلكتروني:

يعتبر السجل الإلكتروني كقاعدة بيانات تحتوي على بيانا القضية يستخرج منها الملف كل دعوى فو برنامج ذو محتوى الكتروني داخل الحاسوب ومحفوظ تقنيا فهو بذلك يحتوي على جميع البيانات والإدعاءات التي تسجل وترسل الكترونيا وفق صفحة محددة إضافة إلى المحاضر الإلكترونية التي تعتبر من بين المستندات القضائية الرسمية التي يتم تحرير الإجراءات الدعوى والمحاكمة من خلال تدوين التقني عبر أنظمة الإعلام الآلي والتي بدورها تعمل على إرسال واستقبال ملف الدعوى والمحضر من خلال شبكة الاتصال الداخلية الخاصة بقطاع العدالة الى مكتب القاضي بعدها يتم تحديد تاريخ وميعاد الجلسة مع حضور الأطراف³⁰

²⁸ عمر لطيف كريم العبيدي، مرجع سابق، ص 528

²⁹ <https://mail.almarja.com/reading.php?idm=158691> mercredi 28 mai 2024 à 00 :20

³⁰ حازم محمد الشرعة، ص 61.

فالسجل الإلكتروني هو إحدى وسائل الحفظ الإلكتروني التي يتم الرجوع إليه عند الحاجة فهو بمثابة الحافظة كما أنه يعتبر أكثر حماية وأماناً من السجل الورقي من التلف أو الضياع وله قدرة حماية عالية خاصة في ظل أنظمة التشفير الملفات عن طريق تقنيات متطورة كما يمكن للسجل الإلكتروني عمل نسخة منه وطباعته بسهولة وإرساله عبر الوسائط الإلكترونية أو وسائل الاعلام الالي فالسجل الإلكتروني يتمتع بعدة مزايا منها:

يصعب سرقة أو تزويره أو اختراقه خاصة اذا كان يحتوي على نظام تشفير وأنظمة الحماية.

السجل الإلكتروني يحفظ في وسيلة تقنية لا تحتاج الى مكان فهو إختزال للمكان والمساحة والنفقات الورق³¹، كما أن السجل الإلكتروني هو مستند معد الكترونياً تقيد فيه المعلومات وكافة البيانات ووسيلة الإثبات وإخطار الخصوم بالدعوى المقيدة³²

كما أنه يتم تدوين محضر الجلسة في سجل إلكتروني وفق تكنولوجيا الرقمية الحديثة فهذه التقنية تثبت مجريات القضية الإدارية وما يدور بين الخصوم وتتيح للقاضي الرجوع الى ملف القضية عند الاقتضاء, فقد تبنت عدة دول الاعتماد على هذه الوسائل الحديثة في منظومتها القضائية المتعارف عليه ان الكتابة الرقمية أو الالكترونية يتم تدوينها في شكل حروف أو كلمات أو ارقام أو صور على وسائط الكترونية وهي وسائل الالي من الحاسوب والكمبيوتر ولواحقه ومن بين مميزات التوين الإلكتروني على وسائل والمعدات الالكترونية أو تقنية نذكر منها :

- إجتناأ الأخطاء اليدوية واللغوية وسهولة القراءة.

- تسهيل عمل القضاة وتجنبيهم الكلمات الغير مفهومة التي قد يكون لها معنى اخر.

- توثيق الاجراءات الدعوى وتوفر على خاصية تعديل والحذف.

- سهولة عمل صورة طبق الأصل والطباعة.

سهولة التخزين والأمن والحفاظ عليها على غرار التخزين الورقي الذي يكون غالباً معرض للتلف والضياع³³

³¹ احمد بن محمد الشمري مرجع سابق، ص3641.

³² محمد فوزي إبراهيم محمد، القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية، مجلة بنها للعلوم الانسانية، العدد1، الجزء2، 2022، ص156

³³ خالد إبراهيم ممدوح، التقاضي الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، 2008، ص87-89

2- المصاريف القضائية:

الدفع الإلكتروني أو التسديد الإلكتروني يعتبر إحدى مظاهر قبول الدعوى في مظهر عصري فقد تم إعتماده في جل المنظومات القضائية التي باشرت اعتماد تقنيات الحديثة وتكنولوجيا الرقمية في العدالة والعمل على تكييف موظفيه معها وهذا لتسهيل العمل القضائي وخدمات المتقاضين اتجاه العدالة، فقد تم توفير وسائل الدفع الإلكترونية وأنظمة الدفع فقد تعتبر بطاقات الذكية المشفرة والبنكية إحدى وسائل الدفع التي تعتمد والتي تستلزم لقراءتها أجهزة خاصة وتقنيات توجيهه بالإعلام الآلي فقد تم اعتماد طرق الدفع الإلكتروني في القانون الجزائري وفق المادة 543 مكرر 23 من القانون التجاري الجزائري وقد خص منها بطاقات الدفع والسحب من البنوك وخدمة التحويل الأرصدة ووسائل الدفع وفق المادة 72 و28 من قانون 27-28 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، فطريقة التي تعتبر أكثر نجاعة وحماية هي التحويل الإلكتروني للأموال التي يراد منها تحويل من رصيد إلى رصيد أو حساب بنكي إلى آخر مع إرفاق وصل تسديد المصاريف مع ملف المرسل للدعوى المسجلة³⁴

فقد مارست بعض المؤسسات في أمريكا معاملات الدفع الإلكتروني من خلال بطاقة المالية فيزا كارت والماستر كارد مروراً بأجهزة ATM الخاصة بقراءة البطاقات حيث أصبحت حتى الإتصالات الخلوية تقدم خدمة تحويل البيانات وقيمة الأموال من حساب إلى آخر³⁵

فباعتبار تسديد الرسوم القضائية قفزة إيجابية ولا تشكل عائقاً للمتقاضين نظراً لكونها خدمة تعكس الحداثة لعصرنة قضائية من وسائل الإتصال والأجهزة والمعدات والأنظمة المالية وتوفير خدمات السحب وتحويل والإيداع وربطها بوسائل الإتصال مع الشبكات التي تمكن المتقاضين أمام مرفق العدالة من تحويل البيانات التي تشتمل على قيمة المالية المحولة وألية الدفع المعتمدة³⁶

وهي خدمة توفرها المؤسسات المالية لتحويل الأموال إلى حساب وزارة العدل من خلال الدفع والسداد عائدات التقاضي الإلكتروني ومنها بطاقات الإلكترونية وحساب الذي يتم من خلاله استعمال هذه البطاقات للسحب والائتمان إضافة إلى الحوالة المصرفية ناهيك عن خدمات تقنية رقمية توفرها المؤسسات المالية منها النقود الرقمية والمحفظة الإلكترونية والأوراق التجارية³⁷

³⁴ بوخالفة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 131-132.

³⁵ إسلام عبد المنعم صياد، مرجع سابق ص 509

³⁶ عبد الإله سميران، مرجع سابق، ص 358-359

³⁷ أشرف جودة محمد محمود، المحكمة الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء 3، 2020، ص 53-73

يعتبر التسديد رسوم القضائية مرحلة بعد ايداع عريضة الافتتاحية للدعوى الادارية يتم بذلك تسجيلها بتسلسل حسب الاسبقية كل دعوى لذلك تعتبر قائمة منذ ايداعها وتسديد الرسوم القضائية فقد تم استعانة بالوسائل الحديثة قصد تغيير من النمط الخدماتي التقليدي إلى نمط عصري من خلال اعتماد تقنية التسديد الإلكتروني ولدفع عبر وسائل وأجهزة الإتصال وشبكات تحتوي أنظمة دفع حسابات وتحويل الأرصدة التقاضي³⁸

الخاتمة

لقد أصبحت الرقمنة وإستخدام الوسائل الإلكترونية في المجال القضائي أولوية في الوقت الحالي نظرا لضرورتها الملحة في تسهيل العمل القضائي بصفة عامة والقضاء الإداري بصفة خاصة، فالقضاء الإداري الإلكتروني أصبح أفضل بفعل نظام المعلوماتية، حيث إعتد على إجراءات جديدة لم تكن مألوقة لدى العدالة أو المتقاضين، بل هي علم وتكنولوجيا عالمية أدخلت وتبين بعد تجربتها أن فيها مزايا عديدة من سرعة وسهولة رفع الدعوى الإدارية لمتقاضين ودفع الرسوم والمصاريف القضائية إلكترونيا والتبليغ وتسهيل عمل القضاة النظر في القضايا والفصل فيها مع توفير قاعدة بيانات وأنظمة خاصة، مما حتم على المشرع الجزائي العمل على إستخدامها وتكييفها مع المنظومة القضائية وهذا من خلال العمل على تغيير النمط التقليدي الورقي تدريجيا وتوفير الوسائل والمعدات التقنية اللازمة وحث العنصر البشري على إتقانها، ففي غالب الأمر فإن إلكترونية الدعوى الإدارية والوسائل الإلكترونية كان لها دور فعال في تسهيل العمل القضائي للعدالة والمتقاضين وفضل في تطوير وعصرنة العدالة ، إلا أن هذا المجال واجه فبعض الصعوبات التي تكمن في غياب ثقافة إستخدام الوسائل الإلكترونية في التقاضي الإداري من وسائل الدفع الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والإقبال المحتشم للمتقاضين لهذا النوع من التقاضي مع صعوبة إستخدام بعض الوسائل الإلكترونية وكذلك الخاصة بالإعلام الألي من البرامج والشبكات وعدم إتقانها والأعطاب التي تواجهها الشبكات الإتصال التي تؤدي إلى دون السير الحسن للخدمة القضائية.

³⁸ عمر لطيف كريم العبيدي، مرجع سابق، ص 521-522